

RE

Princeton University Library



32101 077605101

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

PC 1-20

وزارة المالية

قسم التعاون

واجبنا التعاوني بعد المعاهدة

محاضرة ألقاها

حضرة صاحب العزة الدكتور ابراهيم رشاد بك

مدير التعاون

بقاعة بورث التذكارية مساء ١٦ فبراير الماضي

القاهرة

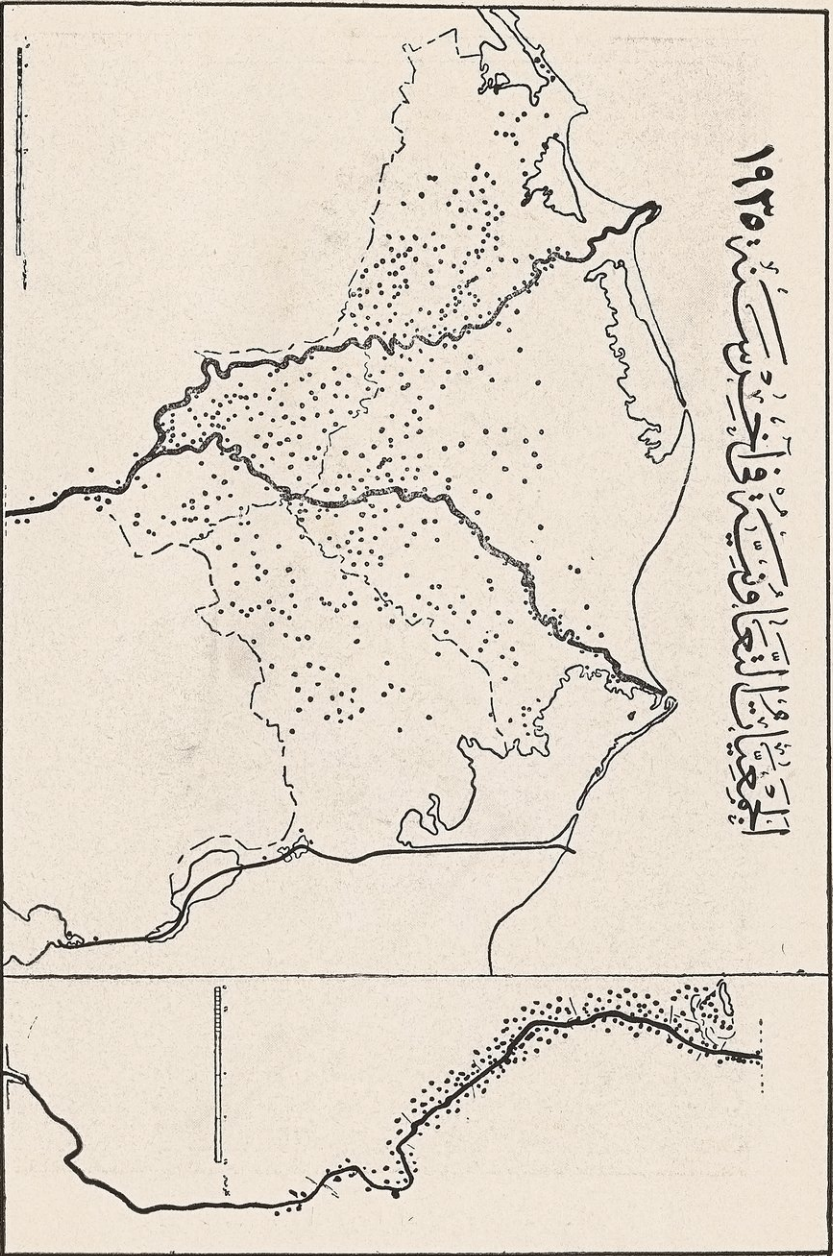
طبع بالمطبعة الأميرية بمبلاق

١٩٣٧



حضرة صاحب العزة الدكتور ابراهيم رشاد بك مدير التعاون
وهو يلقى محاضرته (واجبنا التعاوني بعد المعاهدة) في قاعة بورت التذكارية
مساء ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧

البحر الأحمر في الخريف ١٩٣٥





المرحوم عمر لطفى بك زعيم التعاون الأول في مصر



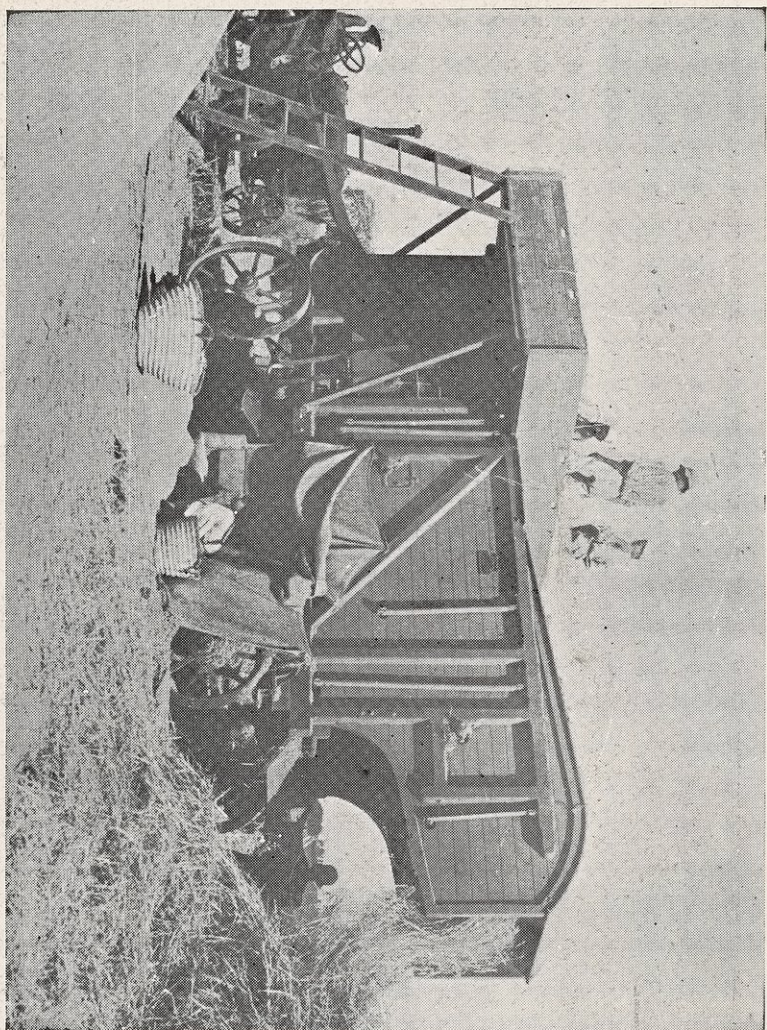
المغفور له السلطان حسين كابل نصير التعاون في مصر



المغفور له الزعم الأكبر سعد زغلول باشا



المغفور له فتح الله يركات باشا الوزير الفلاح التعاوني

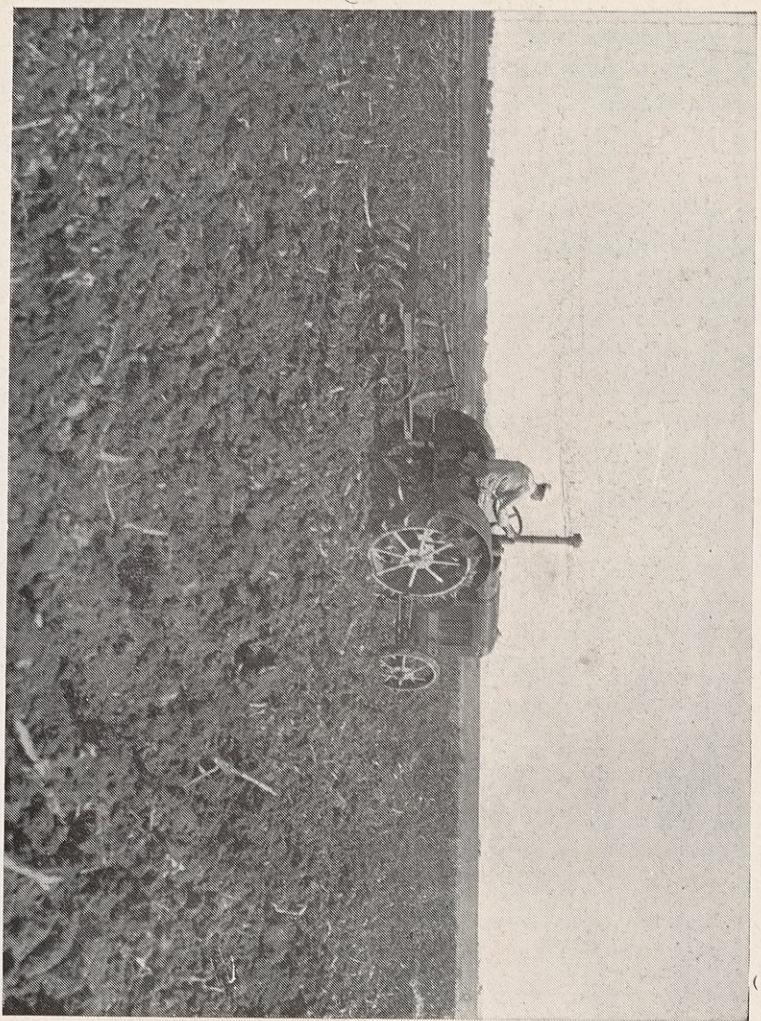


الطدمات الاقتصادية

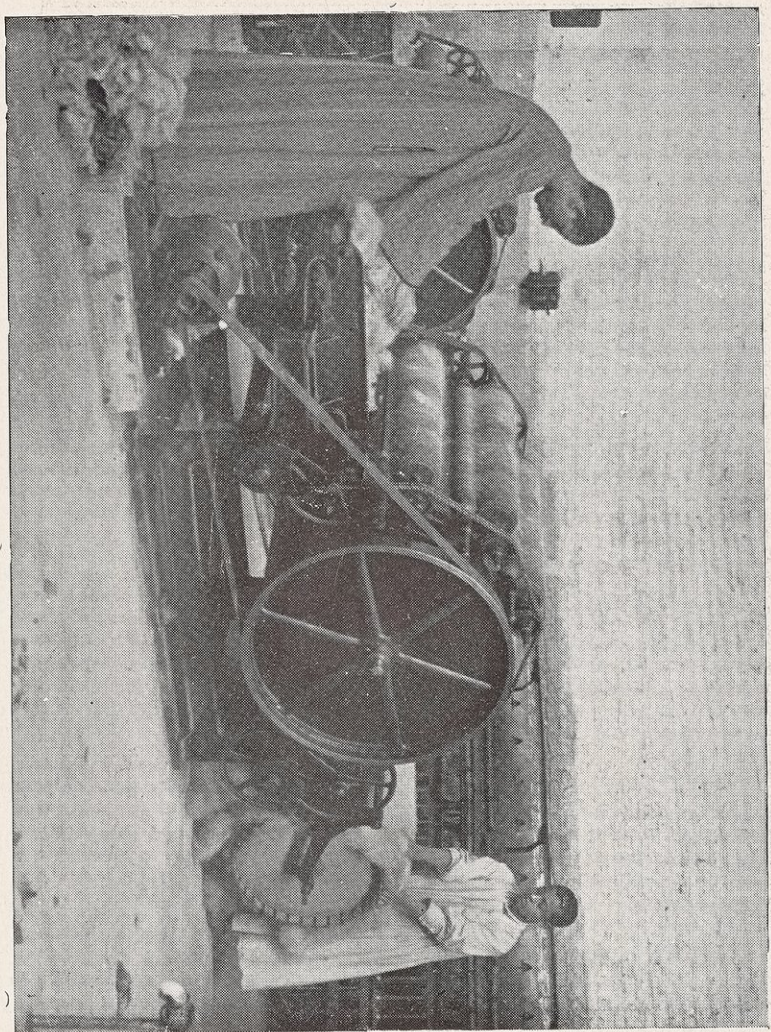
جمعية دسوفس أم دينار : ما كية دراس الارز

طليبة البساه التي اُفتتحتا جمعية دنفير

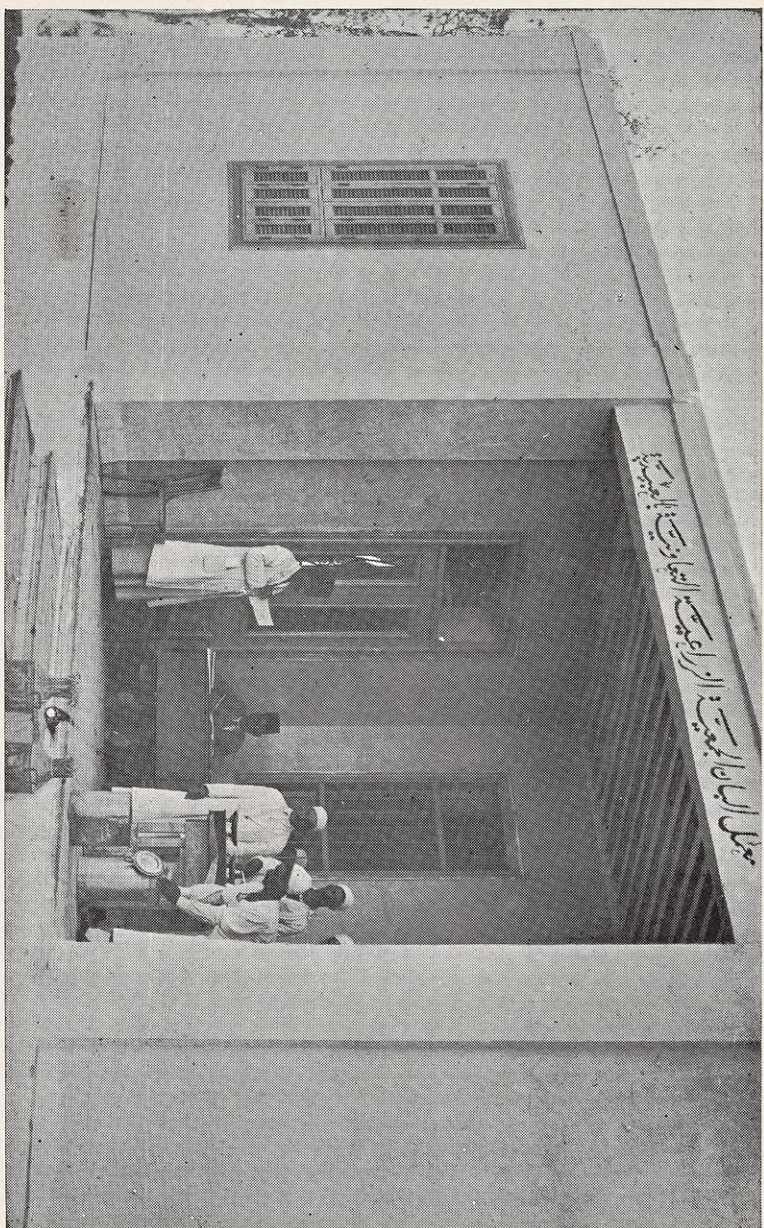




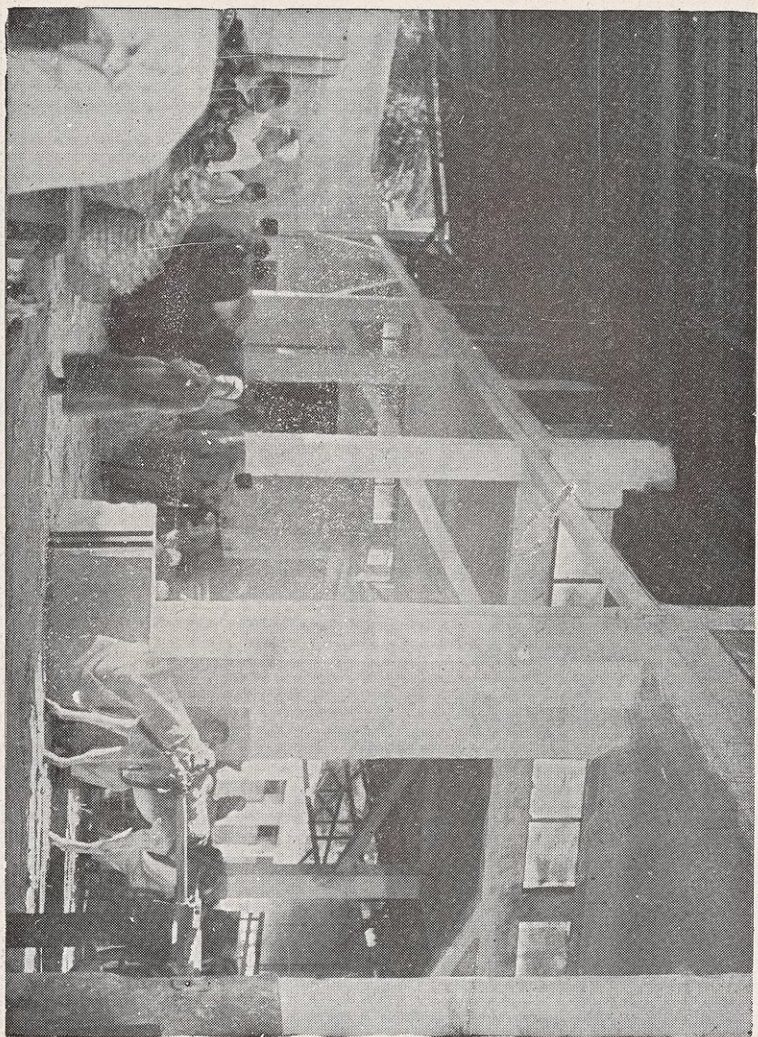
محرّات بجانوی — کفرآبوزاه مرکز شیرین



صورة قنل مصنع الأكلية والبطاطين في جريدة فوره

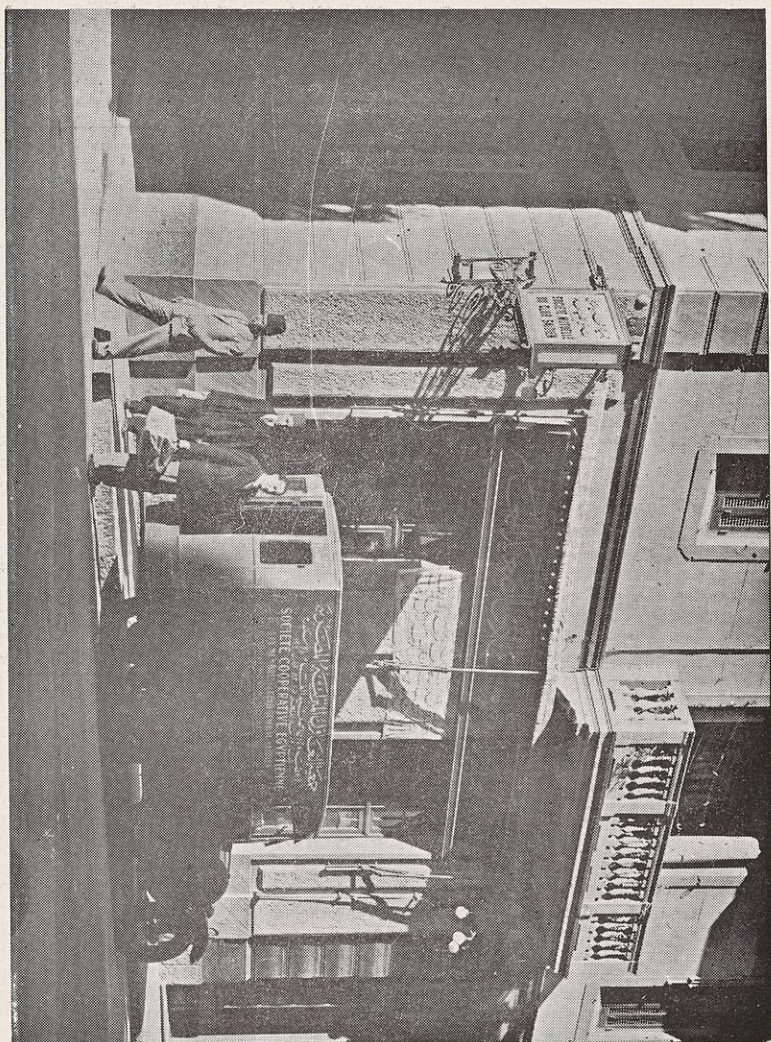


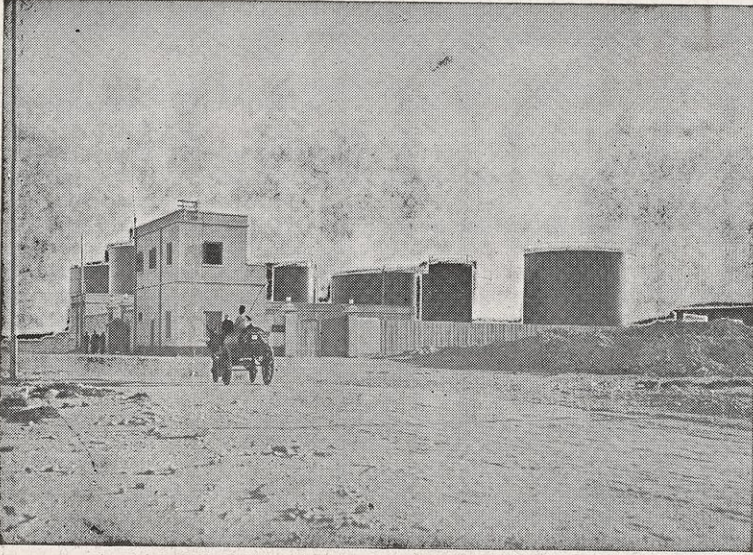
معمل الألبان التابع لجمعية القديرية



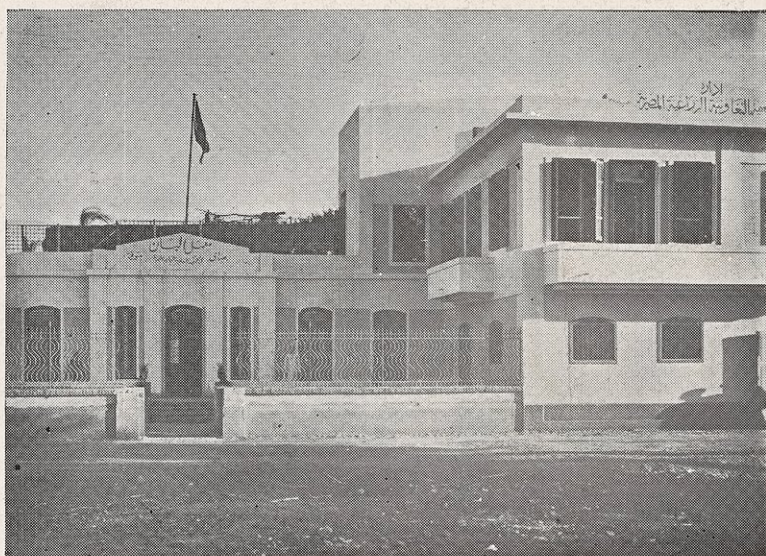
منظر بداخل وكالة الخضر العاصمية باسكندرية

جمعية نادي الصمد في الإسكندرية

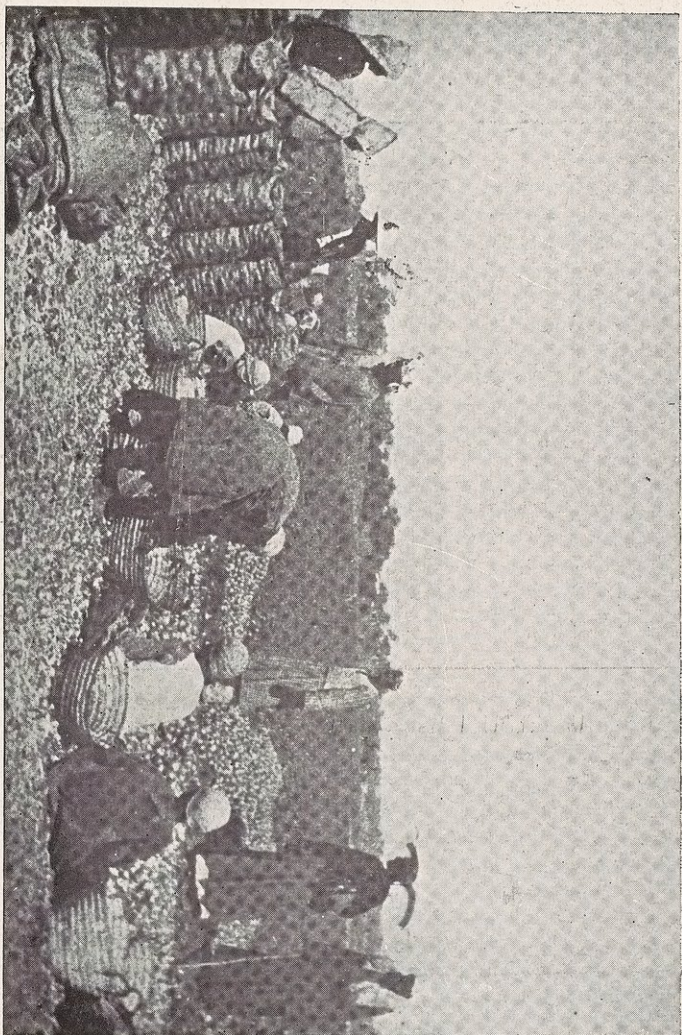




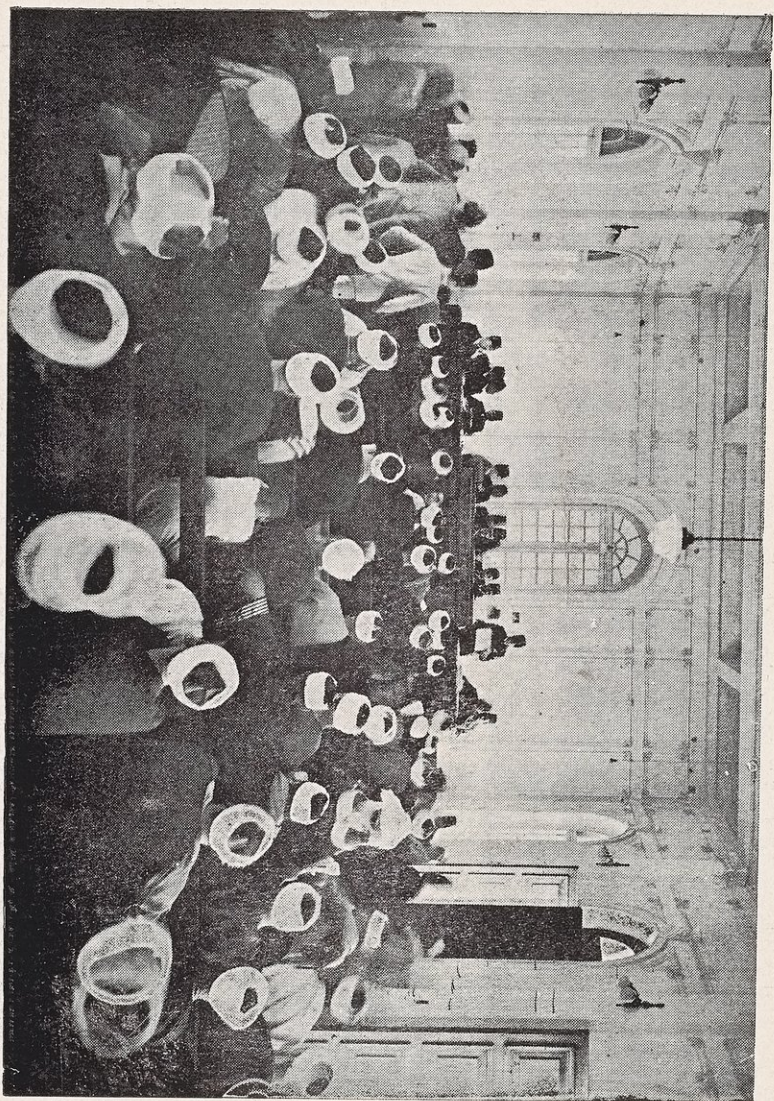
مستودعات الجمعية التعاونية المركزية للبتروك في ضاحية المكس بالاسكندرية



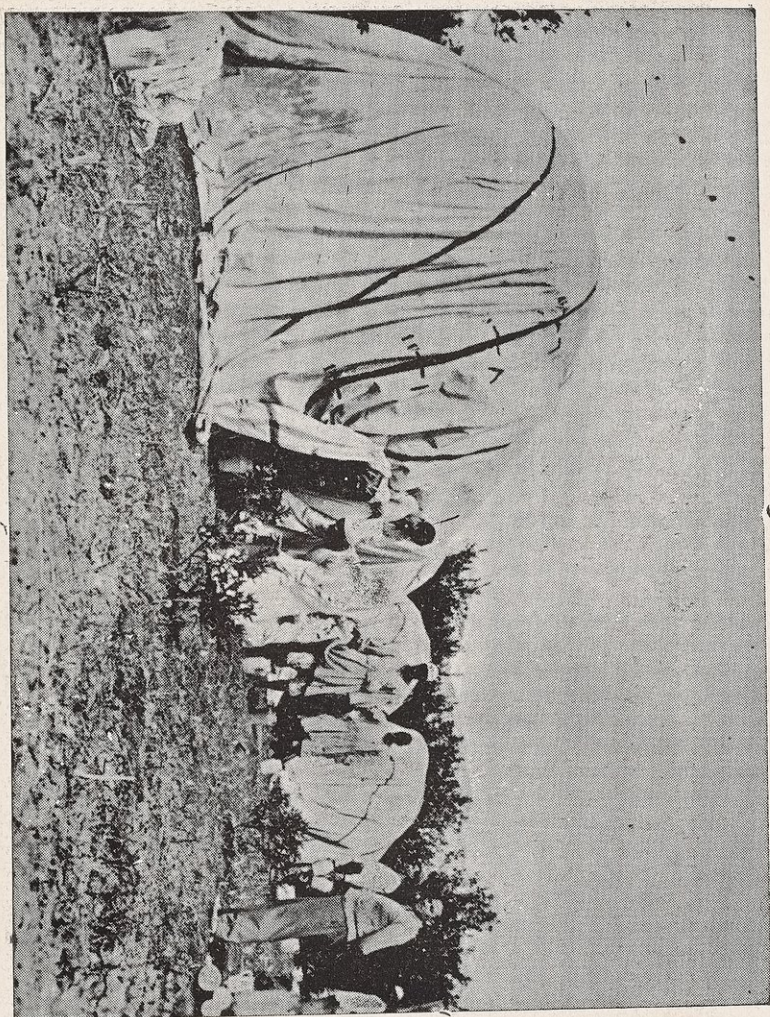
جمعية بهنای وقد ظهر الى جانبه معمل الألبان التابع لها



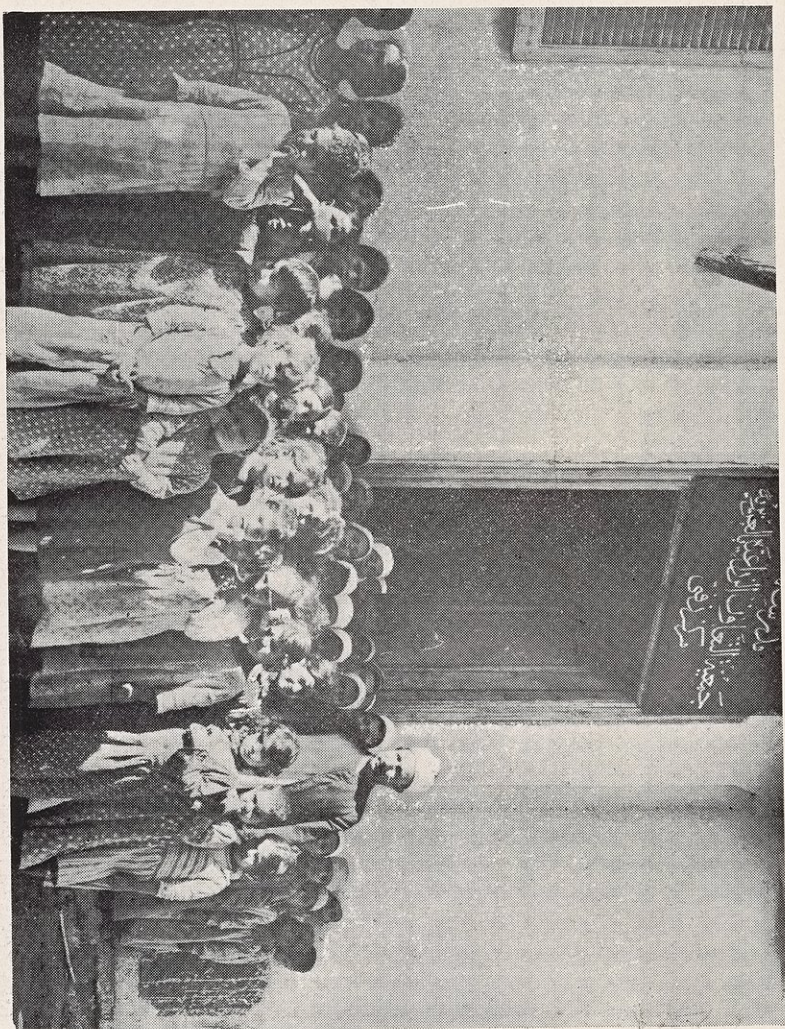
فوز وتعبئة بصل الجمعيات التعاونية بجرجا



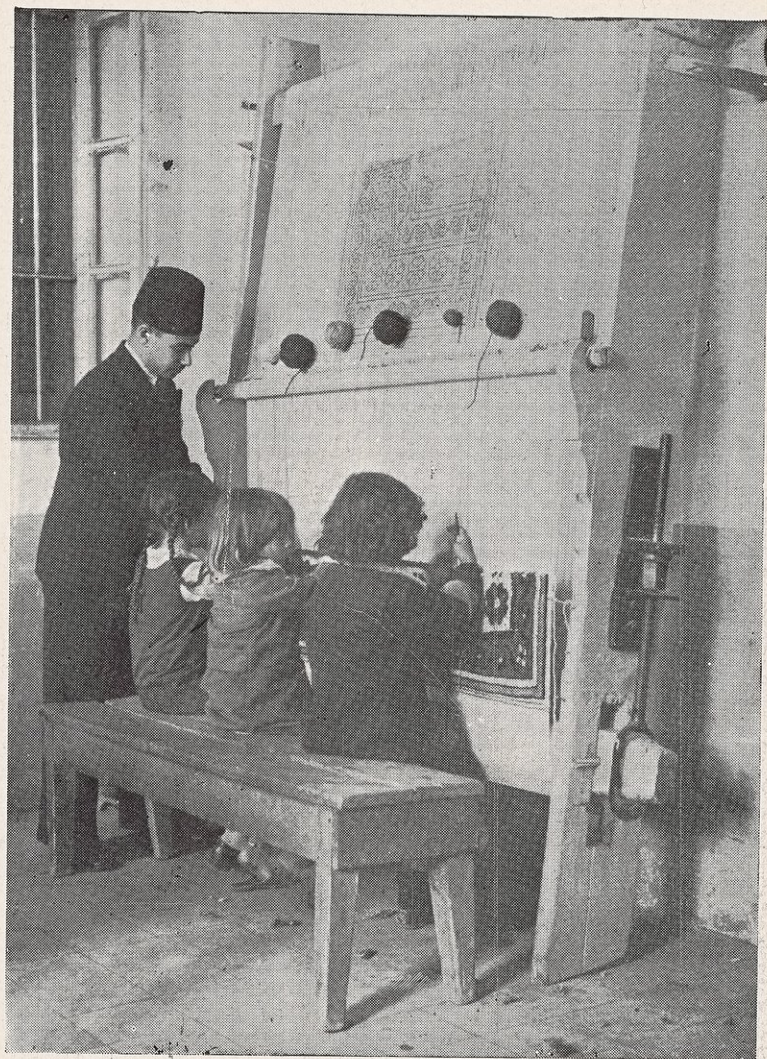
بيع القطن المركزي لأعضاء الجمعيات النصاروية في طنطا



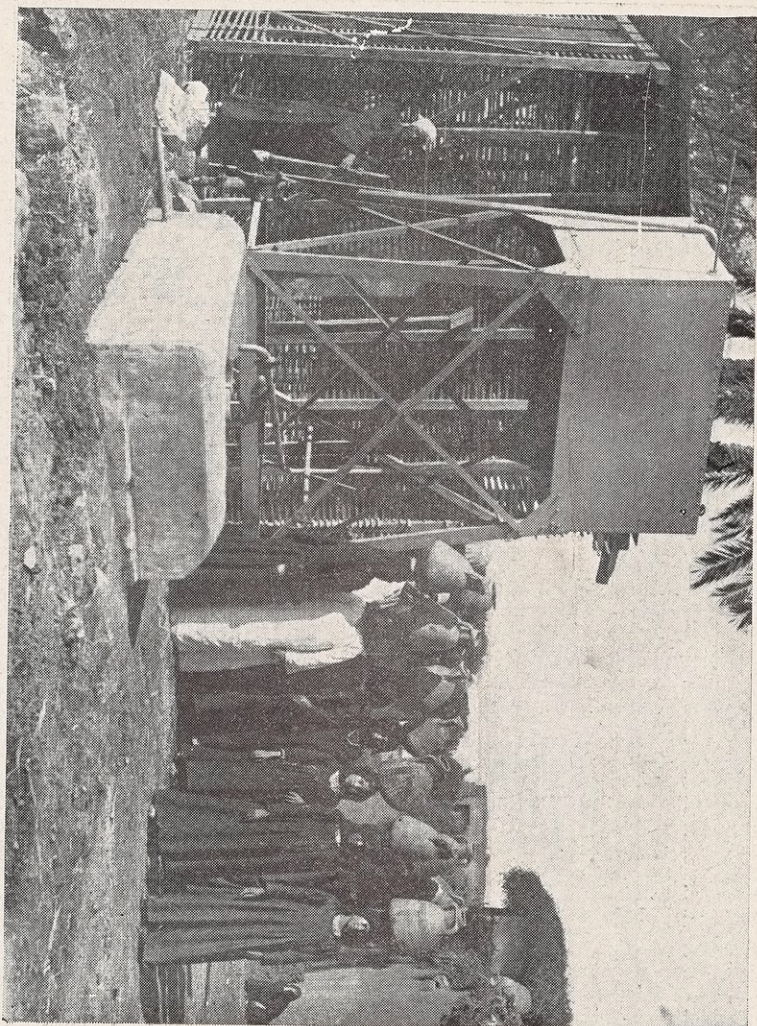
بلية النخيل التابعة لجمعية كفر شمس النصاروية (الدقهلية)



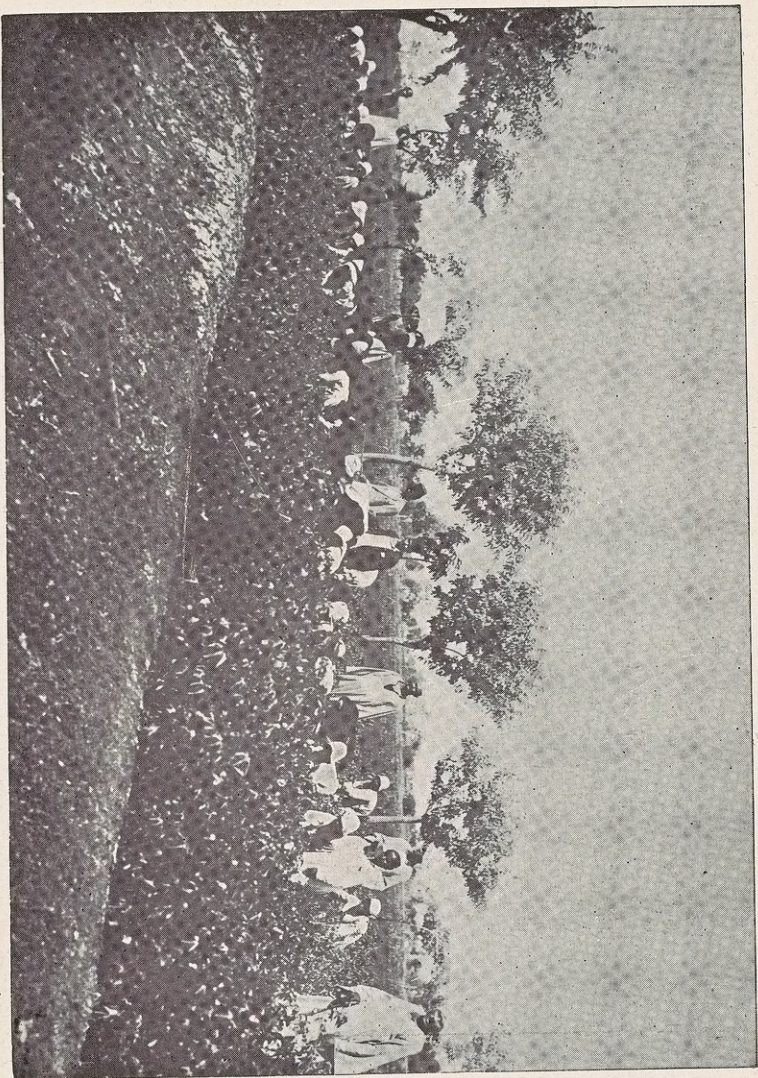
الخدمات الاجتماعية
 المدرسة التابعة لجمعية العزيرية
 راجع "راجينا الصارفي بعد الملهدة"



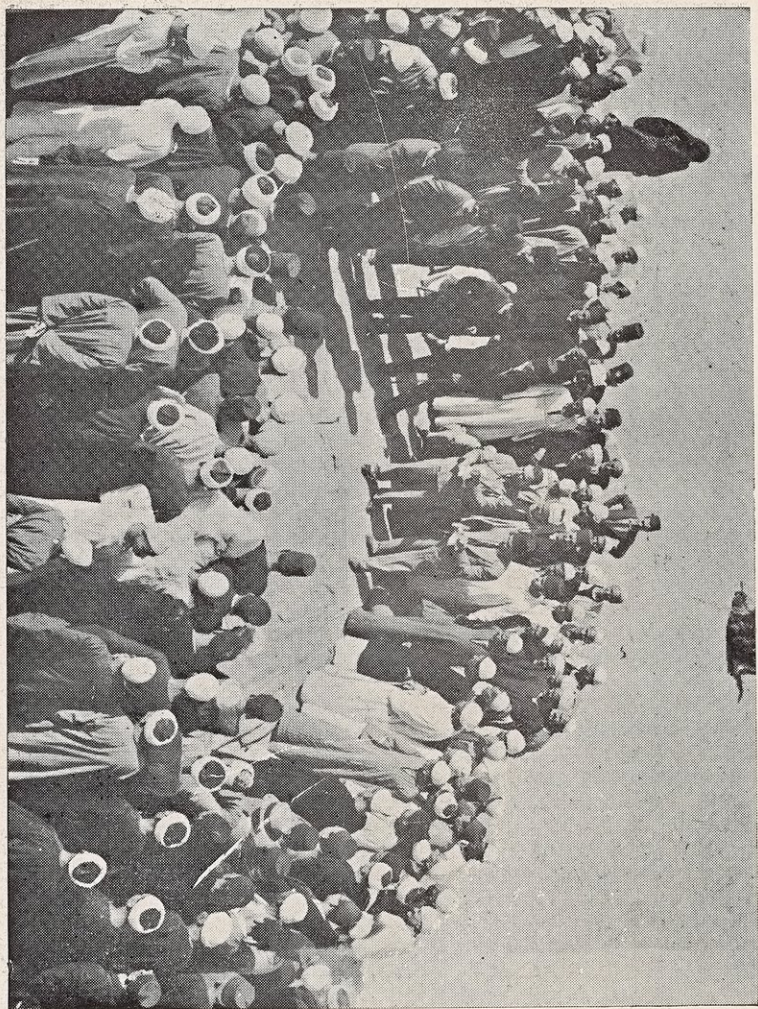
بنات يتعلمن صناعة النسيج على أحد الأنوال بمعمل النسيج التابع لجمعية درشابه التعاونية



صورة قتل صهارية مياه جمعية الحجاز سنة



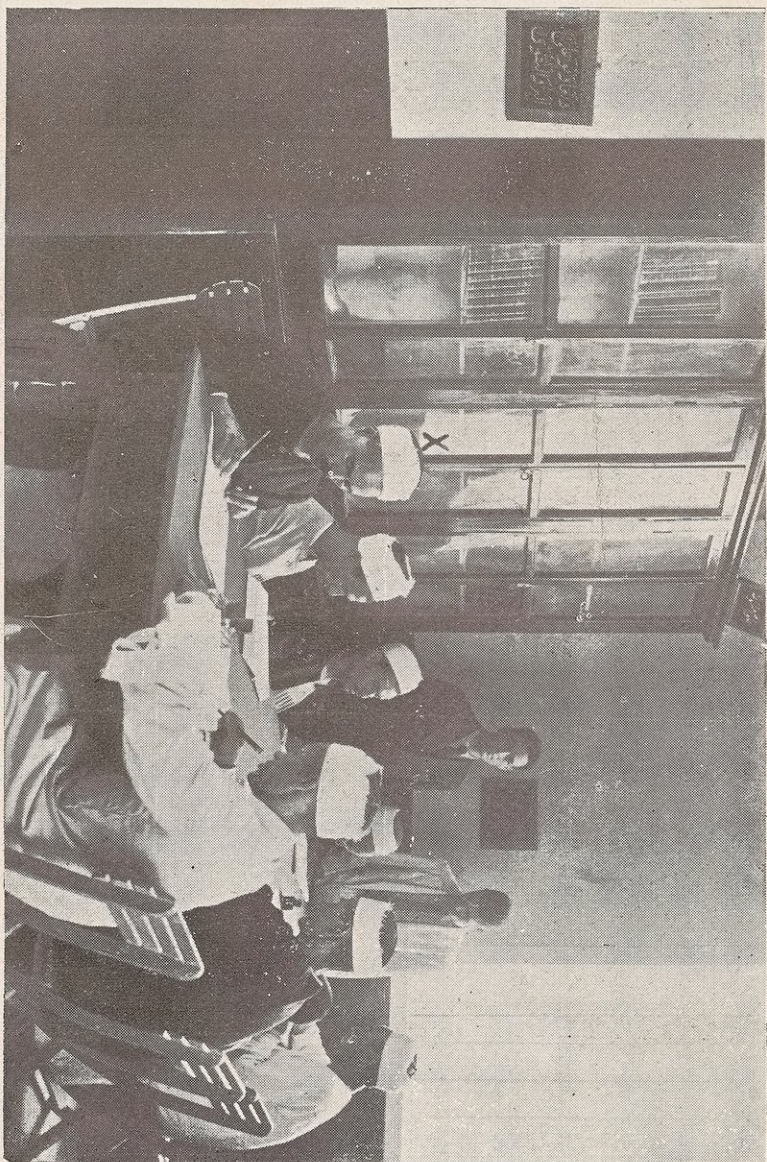
سقيّة درة القطر بطريقه قمارية



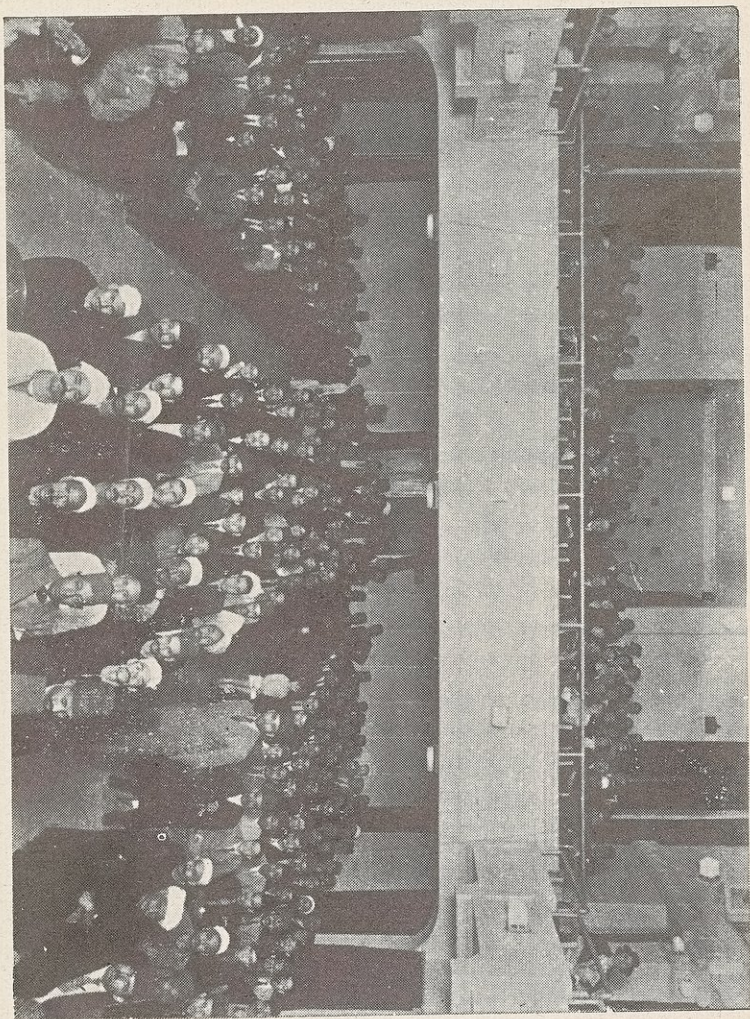
اجتماع تلاف في كفر الدوار حيث أذيعت إرشادات زراعية على الزرايع المعاونين

صورة تمل المستعبدين للادب في جمعية بشيش





مكتبية جمعية البارزة التعاونية ويرى بعض أعضائها يطالعون



داخل الدار السنائية الفخمة التي أنشأها جمعية الإسماعيلية

وزارة المالية

قسم التعاون

واجبنا التعاوني بعد المعاهدة

محاضرة ألقاها

حضرة صاحب العزة الدكتور إبراهيم رشاد بك

مدير التعاون

بقاعة يورث التذكارية مساء ١٦ فبراير الماضي

القاهرة

طبع بالمطبعة الأميرية بمولاي

١٩٣٧

(~~A-1~~) (RECAP)

HD3559

.A4R37

واجبنا التعاونى بعد المعاهدة

محاضرة

القاهها حضرة صاحب العزة الدكتور إبراهيم رشاد بك مدير التعاون

بقاعة بورت التذكارية مساء ١٦ فبراير الماضى

سيداتى ، سادتى

اعتاد الناس أن يحددوا توارىخهم على أساس وقائع مشهورة هى بمثابة معالم فى طريق الحياة ، فيقولوا مثلاً — قبل الهجرة أو بعدها ، وقبل الثورة الفرنسية أو بعدها . ولما كانت حياتنا القومية قد اعترضتها حادثة تاريخية عظيمة الشأن وهى المعاهدة المصرية الإنجليزية فقد وجدنا أنفسنا نقول دون قصد : قبل المعاهدة وبعد المعاهدة .

وقبل أن أتكم فى واجبنا القومى حيال التعاون بعد المعاهدة يجب على أن أعرض أمامكم الحركة التعاونية منذ نشأتها إلى الآن كما يعرض الشريط السينمائى لمتخذ من الماضى والحاضر نبراسا للمستقبل ويتصل فى أذهاننا الأمس واليوم والغد

نشأة التعاون وتطوره فى مصر :

نشأ التعاون فى مصر شعبيا فى عصر نهضة جامعة شملت السياسة والاجتماع والثقافة والاقتصاد . وقد تعهد الناحية الأولى من تلك النهضة مصطفى كامل والثانية قاسم أمين . والثالثة سعد زغلول . وتعهد الرابعة رجلا لنا فى حياتنا القومية طريقين — طريق عمر لطفى التعاونى وطريق طلعت حرب الرأسمالى . وجمع كل منهما حوله من خيار القوم أناسا استعان بهم على تدعيم حركته . فوصل بفضل زعامته وتأييد أنصاره الى درجة محمودة من النجاح .

غير أن عمر لطفى لم تمهله المنية فراح مغلخا وراءه فراغا كبيرا فى ميدان مملوء بالصعاب فلم يقدر التعاونيون أن يتغلبوا عليها . ودب الضعف فى الحركة التعاونية بعد وفاة رائدها حتى كادت تصير إلى الزوال .

وفى سنة ١٩٢٣ أى بعد ١٥ عاما من قيام عمر لطفى مناديا بالتعاون بدأت الحكومة تدخل ميدانه لتشد أزره . وقد جعلت منه حركة "ديوانية" بما تجمله هذه الكلمة من معنى . وإذا كانت قد استطاعت أن توقف التعاون من سباته أو تحييه بعد مواته ، فإن سيره مع هذا كان بخطوات غير ثابتة ، وتقدمه كان بطيئا .

انقضت على هذه الحال خمس سنوات حتى جاء المغفور له فتح الله بركات باشا فأولى التعاون كل عنايته مستعينا بأعضاء البرلمان .. وبحث الحركة التعاونية بحثا دقيقا فى ضوء الظروف الخاصة بمصر ، وعلى هدى تجارب الماضى ، مع الاسترشاد بالنظم المتبعة فى الخارج . وقد اهتدى إلى رأى السديد ، وهو أن التعاون فى بلادنا لا تقوم له قومة يعتمد بها إلا إذا أخذت بيده الأمة والحكومة معا .

وعلى هذا الأساس الحكومى الشعبى ، قامت الحركة التعاونية من جديد . وكان ذلك خير أساس تبني عليه ، بعد أن دلت الأبحاث وبرهنت الحوادث على ضرورة معاونة الحكومة للأمة فى هذا السبيل .

وهكذا تهيأت الظروف ، وتضافرت الأمة والحكومة . وصدقت الرغبة مقرونة بالحماسة ، فبدأت الحركة والكل مستبشر بها راج لها النجاح .

ولكن سرعان ما انقلبت الحال ، ب وفاة الزعيم الخالد المغفور له سعد باشا زغلول . ففقدت الحركة التعاونية أكبر نصير لها . وتغير نظام الحكم من الديموقراطية إلى الديكتاتورية . ولا يخفى على حضراتكم أن الديكتاتورية تتعارض مع التعاون غاية ووسيلة فهو فى ظلها يذبل ويؤول إلى العدم .

ولكن كان من فضل الله على الحركة التعاونية أن ولت الديكتاتورية بعد حين وعاد عهد الديموقراطية من جديد . ثم استقرت الأمور فى نصابها بعقد المعاهدة وتوكيد استقلال البلاد .

من هذا ترون حضراتكم أن النظام التعاونى فى مصر ، لم تتح له فى الواقع فرصة واسعة لى ينمو ويزدهر ويؤدى رسالته كاملة . فمن عهد شعبى قاصر ، إلى عهد بيروقراطى ، إلى عهد ديكتاتورى . وكل من هذه العهود لا يساعد على تقدم التعاون فى بلادنا ، ولا فى غيرها من البلدان .

على أنه وسط هذا الجو المضطرب ، ظل التعاون ماضيا في سبيله ، مؤديا رسالته ، بقدر ما سمحت الظروف والحوائل . وهذا أكبر دليل على حيويته واستعداد الأمة للأخذ به في شكل جمعيات تعاونية تخدم الأهلى خدمات مادية في كثير من نواحى حياتهم الاقتصادية وتقدم إليهم كذلك خدمات اجتماعية مختلفة .

نعم إن هذه الخدمات المادية والاجتماعية ، لم تصل بعد إلى القدر الذى كنا نرجوه من التعاون . لكن الذنب فى ذلك هو ذنب الظروف التى مرت بها البلاد وهى وحدها المسئولة عن أوضاع لا بد من تغييرها إذا أريد الخير من هذه الحركة الإصلاحية الكبيرة .

الحالة الراهنة للحركة التعاونية :

فى مصر الآن نحو ٨٠٠ جمعية تعاونية موزعة على نواحى القطر من الإسكندرية إلى أسوان . وكلها جمعيات زراعية ، ما عدا ثلاثين جمعية منزلية ، فى مدن وبنادر مختلفة . ويبلغ عدد أعضاء تلك الجمعيات نحو ١٠٠,٠٠٠ ، يمثلون مصالح مليون نسمة تقريبا ، باعتبار أن العضو يعول أسرة معتدل أفرادها عشرة وتبلغ رؤوس أموالها نحو مائتى ألف جنيه كلها مدفوعة . ومالها الاحتياطى نحو خمسين ألف جنيه وقيمة معاملاتها مع أعضائها تقرت من مليون جنيه فى السنة . وصافى أرباحها السنوية عشرون ألفا من الجنيهات .

وأهم الخدمات المادية التى تؤديها الجمعيات لأعضائها — توريد مختلف أنواع البذور والتقاوى الصالحة ، كالقطن والقمح والأرز والبصل والبطاطس ، وكذلك أنواع الأسمدة السليمة سواء كانت كيمياوية أو عضوية ، بأسعار معتدلة ، وكذا الحاجات المنزلية ، كصنوف البقالة واللحوم والمنسوجات والخردوات ، كما أنها تستخدم الآلات الزراعية للحرت أو الدرس أو الرى لمصلحة أعضائها وتستورد لهم المشاية بأنواعها . ويؤلف بعضها اللجان لتدخين أشجار الموالح وقاية لها من الآفات .

وتعمل الجمعيات على تصريف محاصيل أعضائها من القطن والبصل والبطاطس والحضر والموالح سواء كان ذلك التصريف داخل القطر أو خارجه .

وفى كل ذلك تستعين الجمعيات بذلك التسليف الزراعى الذى يمد أعضائها بقروض مختلفة ، بلغت جملتها فى السنة الأخيرة ، ما يقرب من مليون جنيه ، أى ١٧٪ من مجموع قروض البنك . ويتناول البنك فائدة قدرها ٤٪ على تلك القروض التعاونية .

وفى الوقت نفسه ، لم تغفل الجمعيات التعاونية عن الناحية الاجتماعية . فأفردت لها نسبة معينة من صافى أرباحها ، تنفقها فى وجوه مختلفة ترمى بها إلى ترقية الجهة وتحقيق المدنية الريفية جهد الطاقة .

ومن أعمال الجمعيات فى هذا السبيل أن بعضها قد أنشأ دارا سينمائية بجمعية الإسماعيلية وكذلك أسس بعضها مكتبات عامة وأودعتها مختلف الكتب والمجلات والصحف بجمعيتي ” البلايزة ” و ” بهناى ” ومنها ما أنشأ مدارس لتعليم الصبية بجمعية ” درشابه ” ومنها ما عمل لتعبيد الطرق وإضاءتها ليلا بجمعية ” أولادصقر ” .

وأعد بعض الجمعيات أندية للسمر وإلقاء المحاضرات النافعة كما عملت على تيسير سبل المواصلات باقتناء سيارة أو ” معدية ” .

وألف بعض الجمعيات لجانا لإصلاح ذات البين بين الأسر المتخاصمة ومنها ما قام بردم البرك وغير ذلك مما يراد به ترقية الناحية والنهوض بمستوى الأهالى .

وهذا كله فضلا عن أثر التعاون ذاته فى النفوس ، وكونه أضمن الوسائل لتهديب وبت روح الحرص على المصلحة العامة فيها وتدريب الأهالى على أساليب المعاملة الراقية وتعويدهم على الديمقراطية .

هذا موجز الخدمات المادية والاجتماعية التى تؤديها الجمعيات التعاونية لأعضائها وللا هالى كافة فى الوقت الحاضر .

ولو أن التعاون صادف المؤازرة المرجوة من الأمة والحكومة ولم تقف فى سبيله تلك الظروف التى أشرت إليها لبلغ عدد الجمعيات التعاونية أضعاف ما هو عليه الآن ولشملت نعمة التعاون المادية والاجتماعية كل بلد وطائفة ولكانت جمعيات التعاون أقوى وأكثر إنتاجا مما هى فى الوقت الحاضر .

واجبنا حيال التعاون :

الآن وقد تهيأت الظروف الملائمة للحركة التعاونية من نظام ديمقراطى مستقر وتضامن وثيق بين الأمة والحكومة واستتباب وطيد بعد المعاهدة والاستقلال . فما الذى نحن فاعلوه نحو التعاون وتعظيمه ونشره ؟

إن العهد الحاضر من شأنه أن يجعلنا تبعة أعمالنا ولا يدع لنا بابا للفرار من مسؤولياتنا فإذا ضعف التعاون بعد الآن أو جمد فى مكانه ولم يتقدم فإن اللوم يوجه إلى الأمة والحكومة معا وبلفظ آخر - يقع الذنب على "المصرى" وحده . وهذه الحقيقة الواضحة جدية بأن تشحذ همة البلاد جمعاء شعبا وحكومة وأن تحثها على بذل أقصى الجهود لتمكين النظام التعاونى حتى ينتج آثاره الإصلاحية فى الريف والحضر على السواء . ومتى استوثقنا من ذلك فقد اطمأننا إلى أن الأهالى سيخلقون خلقا جديدا قوامه أن يعرى الفرد مصلحة المجموع ويعرى المجموع مصلحة الفرد وأن تندمج المصلحتان بذلك فتصبعا واحدة . وبهذا تنهض القرى نهضة قوية ويرتقى مستوى المعيشة بالنسبة للفلاح والعامل .

لقد كان "داروين" يظل الأيام والأسابيع حائرا فى أبجائه ولا يهدأ له بال ولا يستقر له قرار حتى يهتدى إلى نظرية عملية . حتى إذا ما وفق إليها رأى كأنه عثر على كنز ثمين ، لثقته بأن "النظرية العملية" هى خير ضمان للنتيجة الطيبة .

وها نحن أولاء قد اهتدينا مثل "داروين" إلى "نظرية عملية" لرفع مستوى أمتنا اقتصاديا واجتماعيا ألا وهى التعاون . فلم يبق علينا إلا أن نسير على بركة الله حكومة وشعبا فلا نلبث أن نصل إلى ذلك الغرض الأسمى .

إنى لا أعرف نظاما مملوءا بالخير فى أساليبه وفى غاياته مناسبا لظروفنا وأحوالنا مثل نظام التعاون هذا وهو خير أنظمة التطور على الإطلاق . وبقى الآن أن أحدد واجبنا حكومة وشعبا نحوه . وسأحاول ذلك بإيجاز وبقدر ما يسمح به الوقت والمجال لأن الإسهاب فى هذا الموضوع يحتاج إلى مؤتمر تعاونى يعقد جلسات طوالا .

واجبنا الحكومي :

التعاون نظام شعبي بطبيعته وتلك حاله في جميع الممالك الراقية التي قطعت في الأخذ به شوطا بعيدا .

إلا أنه في مصر يحتاج — كما قات — إلى مؤازرة الحكومة له حتى يستطيع السير على قدميه آمنا من الزلل .

فما دامت الحكومة كافلة للتعاون فإن عليها واجبات أخصها في النقط الثلاث الآتية :

أولا — تنظيم الحركة التعاونية ،

ثانيا — تمويلها .

ثالثا — ما يجب على مختلف الهيئات الحكومية والموظفين عموما حيال التعاون .

(أولا) تنظيم الحركة التعاونية

إن نجاح أية حركة عامة — سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية — يتوقف على أمرين : (أولاها) دقة النظام الموضوع للهيئة التي تتولى تلك الحركة وثانيهما كفاءة الرجال الذين يعهد اليهم تنفيذ ذلك النظام وإخلاصهم للفكرة التي تقوم عليها تلك الحركة .

هذان أمران من الأهمية بمكان ، وأى تهاون أو نقص فيهما يعرض الحركة إلى الفشل حتما .

ولما كان قوام التعاون هو البيع والشراء والإقراض والاقتراض وكانت "البيروقراطية" من مقتضيات دواوين الحكومة فلا بد من حدوث شئ من التنافر بين هذه الأنظمة الحكومية وبين حركة التعاون التي هي كما قدمنا حركة شعبية محتمة ولم تقبل الإشراف الحكومي إلا بحكم الضرورة والظروف ، فبينما حركة التعاون تتطلب السرعة في البت والحزم في التنفيذ نجد "البيروقراطية" الديوانية تسير الأمور ببطء وتلكؤ .

أما ولا مفر من في الجمع بينهما فلا بد إذن من تخفيف وطأة "البيروقراطية" قدر الإمكان في الهيئة الحكومية المشرفة على التعاون ؛ وذلك بأن تجعل " مصلحة " تحول حرية التصرف في دائرة يتفق عليها مع الوزارة المسؤولة ، وما على هذه الوزارة إلا أن تضع السياسة العامة للتعاون والبرنامج الذي يعمل على تحقيقه تاركة الجزئيات والتنفيذ لهذه المصلحة .

أما إذا صح للبيروقراطية بأن تلعب دورها في الحركة التعاونية وترك لأصحاب المراكز الكبيرة والصغيرة أن يقول كل منهم كلمته فيها باعتبار مركزه ووظيفته لا بأى اعتبار آخر... فإن الحركة التعاونية تضع في تيه البيروقراطية وتروح ضحية لها لا لعيب في الحركة ذاتها بل لعيب في نظام الهيئة العليا المشرفة عليها .

هذا هو الوضع الشعبي الحكومى الذى ينبغى أن يكون عليه التعاون في بلادنا ، والذى يضمن لنا معونة الحكومة له دون سيطرتها عليه ، وبهذا الوضع تصبح " مصلحة التعاون " وكأنها " اتحاد تعاونى " للجمعيات ، والروح الذى يتخلل هذا النظام هو نفسه الروح الذى يتخلل التشريع التعاونى في بلادنا ؛ فان الذى يتصفح قانون التعاون يجد فيه بابا قائما بذاته لمجلس التعاون الأعلى الذى يكفل بتأليفه واختصاصاته اشتراك ممثل الشعب مع الحكومة في توجيه الحركة التعاونية وفي القانون أيضا باب خاص بالاتحادات التعاونية والهيئات التعاونية المركزية ، وكلها مراتب عليا لأنظمة التعاون تزيد من صبغته الشعبية تدريجا .

من ذلك يتضح لحضراتكم أن السياسة التى تقوم عليها الحركة التعاونية في مصر منذ سنة ١٩٢٧ هى مؤازرة الحكومة لهذه الحركة دون أن تطغى سلطتها عليها فيجب الحرص على هذه السياسة وإلا انقلب القصد وضاعت الغاية .

هذا من حيث خطة العمل ، أما من حيث الإدارة التنفيذية — وأقصد بها موظفى التعاون — فإنى أرجو أن تتصوروا معى معاهد للتعليم منتشرة في البلاد وطلبة العلم مقبلون عليها غير أن الحكومة لم تدبر لهذه المعاهد وطلبتها العدد الكافى من المعلمين !

هذا هو موقف الجمعيات التعاونية من موظفى التعاون ، فانها تحتاج إلى إرشاد وتوجيه وإلى إشراف ومراجعة وتفتيش ، فإذا أعوزها كل ذلك لم تأمن الزلل بل قد يصيبها الضعف والجمود وقد تقف حركتها في النهاية .

ولا يعنيننا من موظفى التعاون عددهم وحده ، بل يجب أن تكون لهم صفات خاصة تؤهلهم لتأدية مهامهم على الوجه الأكمل وهى مهام تختلف بطبيعتها عن مهام الموظفين الآخرين ، وتجعلهم دعاة مرشدين وروادا لفكرة جليلة . ولا يستطيع موظف التعاون أن يؤدى واجباته حق أدائها إلا إذا كان قبل كل شىء مشبعا بالروح التعاونية مؤمنا برسالة التعاون ، مخلصا لمبدئه وغايته ، فضلا عن الكفاءة والكياسة والنشاط .

فإذا علمنا أن لكل أربعين جمعية تعاونية موظفا واحدا مسئولا عنها جميعا وأنه قد يوجد بين موظفى التعاون — على قلتهم — من يؤدى أعماله بحكم وظيفته لا بحكم مبدئه التعاونى فهو على استعداد لأن يخلى مسئوليته رسميا وبعده الطوفان ، إذا علمنا هذا أمكننا أن نتصور ما يؤول إليه أمر أربعين جمعية تعاونية تمثل مصالح أعضائها الذين يبلغ عددهم أربعة آلاف شخص — بمعدل مائة عضو فى الجمعية الواحدة وهؤلاء يمثلون مصالح أربعين ألف نسمة باعتبار أن العضو يعول أسرة معدل أفرادها عشرة .

ولست أقول هذا على سبيل الفرض النظرى بل إنه الواقع فعلا . وكلما ضعفت جمعية فى منطقة ما أو انتهت إلى الفشل كان معنى ذلك فى الغالب أنها يعوزها الموظف الذى يرشدها وينظم أعمالها أو أن الموظف المشرف عليها ليس مشربا بروح التعاون . وعلى العكس من ذلك كم من جمعية تعاونية نجحت نجاحا باهرا وحققت الغاية من وجودها لا بفضل أعضائها وحدهم ولكن كذلك بفضل إخلاص الموظف التعاونى المكلف رعيها وتمحسه فى أداء واجباته .

من ذلك يتبين لحضراتكم أن كل اقتصاد فى العدد اللازم من الموظفين التعاونيين الصميمين هو فى الواقع إضرار بالغ بمصالح آلاف التعاونيين وتسوئة لسمعة النظام التعاونى . وأنه إذا نالت الجمعيات التعاونية حقها من الإرشاد الحصيف والإرشاد الدقيق لعاد ذلك على الأمة والحكومة بأضعاف ما تتفقه على الموظفين التعاونيين من المال .

ولما كانت الحكومة قد كفلت الحركة التعاونية فلا مجال لأن تضن عليها بالموظفين اللازمين من حيث العدد والعدة . نعم إن الجمعيات التعاونية فى أوروبا ليست بحاجة إلى العدد الكبير من الموظفين . ولكن الحال هنا غيرها فى أوروبا كما تعلمون .

(ثانيا) تمويل الحركة التعاونية

الحركة التعاونية ترمى بداءة إلى أغراض اقتصادية مادية فالمال بالبداية هو دعائمها الأولى . ويجب أن يستخدم المصاحبة التعاونيين بالطرق والقواعد التي وضعها علماء التعاون بعد أن رأوها كفيلة بتحقيق تلك المصاحبة . أما إذا أرغم التعاونيون على ترك تلك الطرق والقواعد وعلى التعامل في ميدان يختلف عن ميدانهم في الغايه والوسيلة فلا ريب أن في ذلك إضعافا لحركتهم إن لم يكن فيه القضاء عليها .

يوم استقر رأى البلاد في سنة ١٩٢٧ على أن تتكاتف الأمة والحكومة للعمل التعاون وضعاً من أوضاعنا الثابتة بغية تحسين حالة الأهالي المادية ورفع مستواهم الاجتماعي ، وضعت الخطط من تشريعية وتنظيمية ومالية كي تسير الحركة التعاونية على هدى ذلك التكاتف . وفعلت قدمت الحكومة مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ جنيه كاعتماد تعاوني إلى أجل غير مسمى وأودعته بنك مصر على ذمه إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية . ولا يتسع الوقت لأن أشرح لحضراتكم الشروط التي اتفقت عليها الحكومة مع ذلك البنك — بعد استشارة مجلس التعاون الأعلى — لكي يقرض البنك بها الجمعيات التعاونية . ويكفي هنا أن أقول إنها كانت طيبة في مجموعها وهي أحسن ما يمكن الجرى عليه إلى أن تستطيع الحكومة والجمعيات إنشاء بنك تعاوني يتفق بطبيعته ونظامه مع مصلحة التعاونيين .

استمر العمل بذلك بضع سنوات إلى أن أنشئ بنك التسليف الزراعي في سنة ١٩٣١ وجعل من اختصاصه تمويل الجمعيات التعاونية بدلا من بنك مصر . وقد استأثر بنك التسليف منذ البداية بوضع نظام لتعامله مع الجمعيات ولم يشأ أن يكون للتعاونيين رأى في ذلك . ولم يكن هذا — على غرابته — بمستغرب في عهد الديكتاتورية التي فرضت مشيئتها على الأمة جمعاء لا على التعاونيين وحدهم . وما النظام التعاوني سوى نظام اقتصادي اجتماعي مشتق من الديمقراطية السياسية .

وأكبر عيب في تمويل الجمعيات كما هو الآن — معاملة بنك التسليف للتعاونيين فرادى بل أن يعامل الجمعيات ذاتها كما كان يفعل بنك مصر .

يقولون إن مخالفة الوضع الطبيعي المعقول وهو إمداد الجمعيات التعاونية بالمال لتتولى شؤونها التجارية بنفسها ، إنما نجت عن الخوف من أن تسيء الجمعيات التصرف . مع أن الدليل قائم على أنه لا موجب للخوف فإن الجمعيات التعاونية قد أظهرت في معاملتها لبنك مصر — قبل إنشاء بنك التسليف — استعدادا طيبا وكفاءة محدودة في السير بشؤونها المالية والتجارية . وتشهد بذلك تقارير بنك مصر . والواقع أن ذلك الوهم يحوى في طياته جرثومة إضعاف التعاون . ومن خطئ الرأي أن تسلب الجمعيات حق التصرف التجارى والمالى وأن تحرم — بحجة الخوف عليها — من الدخول فى ميدان الحياة العملية دخولا إذا أخطأت فيه مرة أصابت مرارا . وهى على أية حال ستتعلم من الخطأ وتستفيد من التجربة . وما دامت الهيئة المشرفة على التعاون دقيقة فى توجيه الجمعيات مخلصا فى إرشادها فلن تتحرف الجمعيات عن الطريق السليم إلى حد يؤثر فى كيانها .

والآن قد تهيأت الظروف كلها لاستئناف الجهاد فى سبيل التعاون على أساس قومى ، فإن الحوكمة الدستورية تحسن صنعا إذا جعلت دعامة التمويل التعاونى إنشاء بنك تعاونى مركزى بالاشتراك مع الجمعيات التعاونية على مثل القواعد الآتية :

- (١) تكتسب الحكومة فى رأس مال البنك بأربعة أمثال المال الاحتياطى للجمعيات وهو يبلغ الآن ٥٠٠٠٠ جنيه أى أن يكون اكتتابها بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه .
- (٢) تكتسب الجمعيات التعاونية بما لها الاحتياطى وهو كما قلت ٥٠٠٠٠ جنيه .
- (٣) تشتري الجمعيات تدريجيا ما فى يد الحكومة من أسهم البنك وتخصص لهذا الغرض ما يؤخذ كل سنة لمالها الاحتياطى وقدره ١٠٠٠٠ جنيه وعلى ذلك تتحول الأسهم كلها إلى الجمعيات فى عشرين سنة أو أقل .

(٤) تقرض الحكومة البنك التعاونى بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنيه إلى أجل طويل وبفائدة مخفضة أسوة بما فعلته مع بنك التسليف الزراعى خصوصا أن بنك التعاون سيوفر على بنك التسليف الزراعى معاملاته مع الجمعيات وقد كان ملزما بذلك بمقتضى نظامه .

(٥) يعهد بإدارة بنك التعاون إلى مجلس إدارة يتكون من ممثلي الجمعيات ومندوبي الحكومة بنسبة يتفق عليها على أن تتزايد نسبة ممثلي الجمعيات كلما تزايدت حصتها في رأس المال .

(٦) لابد من موافقة " مصلحة التعاون " على مبلغ الاعتماد المطلوب فتحه لكل جمعية نظرا إلى معرفة تلك المصلحة بدخائل كل جمعية وإلى تقديرها لمركزها المالى ومبلغ حاجتها إلى القروض ومدى قدرتها على الوفاء بها .

أما ضمان القروض فيتمثل في مسئولية الجمعيات . فإذا زادت طلباتها على حدود هذه المسئولية تكلف تقديم ضمان إضافي .

(٧) يعطى البنك حق التحصيل الإداري لتحصيل أموال الجمعيات قبل أعضائها المدنيين لها .

(٨) لا يتناول البنك غير الأعمال المالية بأنواعها المختلفة . فتتركز فيه كل المعاملات المالية للجمعيات . ويترك تركيز أعمالها التجارية للجمعيات مركزية تنشأ خصيصا للتجار بالجملة .

*
* *

هذه قواعد مجملة أحسبها جديرة بأن تخدم الحركة التعاونية ماليا أجل خدمة وأن تكون سببا في نهوضها وتقديمها .

(ثالثا) واجب مختلف الهيئات الحكومية والموظفين

عموما حيال التعاون

لما كانت الحكومة في بلادنا مضطرة بحكم الظروف إلى أن تضطلع بالقسط الأوفر من العمل لترقية الأمة ماديا وأدبيا وجب إذن على الهيئات الحكومية أن يقوم كل منها بنصيبه في مساعدة حركة قومية كالحركة التعاونية التي تسعى لتحسين حالة الأهالي ماديا ورفع مستواهم الاجتماعى . وليست هذه الحركة مجهولة في مصر الآن ولا هى بالحركة الضيقة النطاق القليلة الأثر فإن لها قانونا خاصا يعمل بموجبه نحو ٨٠٠ جمعية منتشرة في أرجاء القطر وكل منها تؤدي خدمة عامة لجماعة كبيرة من الأهليين .

وقد وضعت في هذه الحركة مؤلفات ولها مجلة شهرية قيمة يوزع منها أكثر من سبعة آلاف نسخة كل شهر . وعنها تصدر تقارير موجزة ربع سنوية وأخرى سنوية تنشرها الجرائد وتتناولها بالنقد والتقرير . وللحركة التعاونية كذلك في المعارض والمتاحف مكان محترم يقرب تعاليمها إلى الأذهان ويبين ماوصلت إليه من التقدم . ولها غير ذلك من وسائل النشر عنها والتعريف عليها مما يجب أن يجعل كل وزارة وديوان وكل موظف في مصر يعلم كنه هذه الحركة ومقاصدها وما يرجى منها من النفع العام

ولما كان كثير من الهيئات الحكومية يستطيع مناصرة هذه الحركة فلنبحث في الخدمات التي يمكن هذه الهيئات على اختلافها أن تقدمها إلى التعاون .

نعم إن وزارة المعارف تخدم التعاون بتدريس مادته في بعض معاهدها . كما أنها ساعدت على نشر مؤلف كبير عنه . ولكن لا يزال هناك متسع لنشر التعليم التعاوني في المعاهد والمدارس .

كذلك وزارة الزراعة أمامها مجال فسيح للانتفاع بالتعاون أولنفع الزراع عن طريقه فإنها تستطيع أن تتخذ من الجمعيات التعاونية مراكز ممتازة لنشر نتائج أبحاثها الفنية وخلاصة تجاربها في مختلف نواحي الزراعة وإذاعة إرشاداتها ونصائحها التي تؤدي إلى الإنتاج وتخفيض النفقات وحفظ الثروة الزراعية .

ووزارة الصحة يمكنها أن تبث الدعاية الصحية في مراكز الجمعيات وأن تشترك معها في إقامة المستشفيات القروية والمنشآت الصحية عامة .

أما الموظفون جميعا وهم الفئة المتعلمة من الأمة فلا عذر لهم إذا جهلوا التعاون أو لم يقدروا نفعه للبلاد بل ينبغي أن يكونوا دعاة التعاون بين سواد الشعب وأن يشجعوا الأهالي على تأسيس الجمعيات ويشتركوا معهم في عضويتها .

وإنه ليسوعي أن أرى كثيرا من كبار الموظفين ومن يشغلون مراكز في الدولة لا يعرفون التعاون ولا يعلمون شيئا عنه حتى إذا خاطبهم أحد في شأن من شئونه أو في فوائده ومزاياه فكأنما يتحدثهم عن شيء في عالم آخر غير هذا العالم .

إن حركة التعاون ليست سوى حركة إصلاح اجتماعى . فواجب الرجل المثقف أن يعرفها ويساهم فيها بنصيب خصوصا والموظف فى الريف المصرى هو حلقة الاتصال بين المدينة والشعب . وكـم من قرية وقفت على التعاون وأخذت بأسبابه لا شئ سوى أن الله أتاح لها طبيبا أو قاضيا أو موظفا من ذوى المبادئ والباحثين وراء المصلحة العامة والراغبين فى تقدم البلاد ولكن هناك قرى وبلادا أخرى زرتها فالفيت الموظفين فيها لا يدرون عن الحركة التعاونية كثيرا ولا قليلا ولا يعينهم أن يعلموا شيئا عنها بل لا يبالون تقدم الشعب أو تأخره وإنما يعيشون فى دائرة ضيقة محصورة أفكارهم فى أشخاص موزعة جهودهم بين أداء وظائفهم والترقية على نفوسهم وقد انزلوا عن الشعب أو كادوا وكأنهم من طينة أخرى غير طينته وفرضوا فيما بينهم وبين أنفسهم أن لهم الحكم وأن على الشعب طاعتهم وأن لهم المرتبات وعلى الأمة دفعها إليهم .

هذه حالة لا يجوز أن تبقى بعد اليوم . ويجب أن يشعر موظف الحكومة دائما سواء أكرت وظيفة أم صغرت — بأنه مكلف بذل ما يستطيع من الجهد لترقية الأهالى الذين يعمل بين ظهرانيهم ونقل أسباب المدنية الصحيحة إلى مواطنهم ما دام على درجة من الثقافة أعلى من درجتهم . ولما كان النظام التعاونى من الأنظمة التى يركن إليها لتمدين الشعب المصرى فإنه يجب على الموظف عموما أن يعرفه ويساعد على نشره وتدعيمه . نعم إن هذا يتطلب بعض الجهود ولكن لذة الحياة ولب السعادة فى خدمة المجتمع . وبهذا وحده يثبت الإنسان وجوده ويترك لحياته أثرا . ويكون قد أدى مهمته فى الوجود . وهانحن أولاء نشهد الجاليات الأجنبية تقيم الحفلات ” والأسواق “ لغرض خيرى أو خدمة عامة . وكـم حضرت فى أوربا وفى مصر حفلات ممتعة أقامتها جمعيات تعاونية ونحرت منها بقوائد مادية وأدبية وكان أكثر الناس خدمة لها وتضحية فى سبيلها هم أكثرهم سرورا وأشدهم فرحا .

واجب الأمة :

نعود فنكرر أن التعاون شعبى بطبيعته فالشعب هو أصله ومرجعه . وإنما قضت الظروف التى يبتتها لحضراتكم بأن تتولاه الحكومة وتتعهده بعنايتها ولكن إلى حين ومتى استطاع الشعب أن ينهض به بنفسه وجب أن تزول عنه صمبغته الحكومية

وأن يحل "الاتحاد التعاوني" محل "مصلحة التعاون" وبذا يعود التعاون في مصر شعبيا كما ينبغي له وكما هو في البلدان الغربية التي بلغت منه مقاما محمودا .

ومهمتنا الآن هي إعداد التعاونيين لكي يتولوا أمورهم بأنفسهم وتمهيد السبيل لخطوة الانتقال التي لا بد أن نخطوها إن قريبا وإن بعيدا .

وعلى الأمة الآن أن تعاوننا على ذلك بإدراك التعاون وتقرير رسالته وأثره في النهضة والتقدم . وما دامت الحركة منها ولها فإن إشراف الحكومة عليها لا يخلى الأمة من واجبات نحوها في الحاضر والمستقبل .

وسأحاول هنا أن أبين هذه الواجبات مقسما إياها إلى ثلاث نقط رئيسية :

واجب دعاة الإصلاح :

وفي كل أمة ناهضة دعاة للإصلاح الاجتماعي يبرزون من بين صفوفها أفرادا أو جماعات ويعملون للإصلاح بمجهود لا يعرف الكلل لا يتغون من وراء ذلك جزاء ولا شكورا بل يتحملون في سبيل أداء رسالتهم تكاليف مادية وأدبية يبذلونها بنفوس راضية وكل رجائهم أن تنتفع بلادهم انتفاعا حقيقيا من جهودهم وأن تنهض أمتهم النهضة التي يرونها خليفة بها كما نهضت الأمم الأخرى من قبل تارकिन الحكومة تقوم بنصيبها في هذا الميدان أو متضامين معها إذا تيسر ذلك . ولكنهم يعتمدون على أنفسهم وعلى جهودهم . وهكذا الحال في كل حركة ترمى إلى إصلاح المجتمع . ولا يمكن أن يقوم مذهب شعبي كالمذهب التعاوني مثالا على كاهل الحكومة وحدها .

وفي مصر من المفكرين من عرف التعاون وخبره عن كسب ودرس حركته في الداخل والخارج ولولا خوف الإحراج لذكرت أسماء معينة قد أثر أصحابها العيشة الهادئة على أن يسعوا في إسعاد الشعب عن طريق نظام التعاون الذي يعلمون حق العلم ما يمكن فيه من القدرة الهائلة على الإصلاح . وغير هؤلاء أعضاء في مجلس الشيوخ والنواب يزيد عددهم على المائة وهم في الوقت نفسه رؤساء جمعيات تعاونية أو أعضاء في مجالس إدارتها أو لجان مراقبتها . فما هي الجهود التي بذلها ويبذلها هؤلاء وأولئك في سبيل نشر التعاون وتثبيته في البلاد بعد أن آمنوا به وركنوا إليه؟

إن الذى يعمل فى ميدان التعاون فى مصر هو الحكومة وحدها ممثلة فى مصاحبة التعاون . وإذا كان ذلك مقبولا فى الماضى فإنه لا يقبل الآن والحكومة مثقلة بالأعباء القومية . والمفروض فى الشعب وفى مقدمته مفكروه فى هذا العهد الجديد أن يؤدى قسطه من العمل على إعلاء شأن البلاد وترقية مستواها الاجتماعى .

على هؤلاء إذن أن يدخلوا الميدان ويحتلوا مكانهم فيه عاملين مجاهدين ولا عذر اليوم لمتخلف بعد أن أصبحت الطريق معبدة والغاية واضحة وعلى قدر أهل العزم تأتى العزائم .

وهناك هيئات مختلفة تتوخى إصلاح حال الفلاح والقرية أو حال العامل والصانع . وإنها لتحسن صنعا إذا اتخذت الجمعيات التعاونية دعامة لها فتتخذ عن طريقها برنامج الإصلاح الذى تنشده . فإن الجمعيات التعاونية ليست فى الواقع إلا أبوابا يابح منها الأهالى إلى ميدان التعامل الراقى والحياة المهذبة والمعيشة الصحيحة وإن أعضائها ليقبلون كل نصح وإرشاد يأتى عن طريقها بعد أن إطمأنوا إليها وأحاطوها بالثقة والتأييد . وهيئات الإصلاح التى أشرت إليهما لا تغنى عن التعاون وحركته وجمعياته فإن الأولى مهما تبلغ من الجهد فإن تستطيع أن تبذل غير النصيح والوعظ بينما الجمعيات التعاونية "أجسام" قائمة مشبعة بفكرة جلية ولا تقنع بالنصائح والمواظب بل "تعمل" وتجد فى العمل وتنتج آثارا مادية واجتماعية ملموسة .

وإلى جانب الأفراد والهيئات الساعية فى الإصلاح تقوم الصحف ما بين يومية وأسبوعية وشهرية وقد كان لها ولا يزال أثر بين فى الحركة الوطنية وفى تقدم البلاد من جميع الوجوه غير أنها لن تؤدى الأمانة التى فى عنقها كاملة إذا لم تناصر حركة كالحركة التعاونية تعلم أن فيها الخير كله للشعب وأن سبيلها أوجز السبل وآمنها وأكفلها للإصلاح الصحيح والنهضة الشاملة .

واجب الجمعيات التعاونية :

تحمل الحكومة الآن وحدها كل نفقات الإشراف على الحركة التعاونية . ولما كانت هذه الحركة فى اتساع مطرد من جهة ، والحكومة من جهة أخرى مقبلة على تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق يتطلبها العهد الجديد ، وستنفق فيها أموالا

طائلة فإن أقل ما يجب على التعاونيين أن يتحملوا ولو جانباً من نفقات الإشراف على حركتهم . ولو قسم هذا الإشراف الى درجتين — إشراف شعبي محلي في كل مديرية يقوم به اتحاد تعاوني في عاصمتها تؤلفه جمعياتها وتموله وتدير هيئته ؛ وإشراف حكومي تتولاه مصلحة التعاون في العاصمة ، لو تم ذلك لكان في هذا التقسيم تخفيف لعبء الحكومة وفي الوقت نفسه تهيئة للحركة لكي تستقل بنفسها في المستقبل .

على أنى أرى أن يكون إشراك الجمعيات التعاونية في ذلك الإشراف المحلي تدريجياً وبقدر منه يزداد مع تناقص نصيب الحكومة حتى يحين الوقت الذي يوكل فيه الإشراف المحلي كله إلى اتحادات المديريات .

وأوضح فيما يلي القسط الذي أرى أن يخص اتحادات المديريات في الوقت الحاضر :

يقوم بالتفتيش على الجمعيات التعاونية الآن عدد من التفتيش التعاونية الحكومية مقرها عواصم المديريات . ومهمة التفتيش هذه تتضمن إرشاد التعاونيين وتدريبهم على تأدية مهامهم ومراجعة حسابات الجمعيات ومراقبة حسن سيرها .

والذي أراه أن جمعيات كل مديرية وعددها مثلاً مائة تنشئ اتحاداً لها يشترك فيه كل منها بخمسة جنيهات سنوياً . هذا عدا تبرعات السراة من أعضاء تلك الجمعيات ومن أعيان المديرية كذلك .

ويمثل الجمعيات في هذا الاتحاد خمسة أعضاء من كل جمعية . وبهذا تتكون الجمعية العمومية للاتحاد من ٥٠٠ عضوينتخبون من بينهم مجلس إدارة مكوناً من ١٥ عضواً مثلاً .

ويستأجر الاتحاد من أمواله مكاناً مناسباً يعده بالأثاث اللازم بحيث يصبح ديواناً عاماً لتعاوني المديرية يؤمونه لقضاء مصالحهم وتعقد فيه جلسات الاتحاد وتقام فيه كذلك الحفلات التعاونية . على أن يخصص في هذا الديوان جناح لموظفي تفتيش التعاون الحكومي .

ويشترك رجال الاتحاد مع هؤلاء الموظفين في نشر الدعوة لتأسيس الجمعيات الجديدة والعمل على تدعيم الجمعيات القائمة وتحصيل الديون الواجبة قبل الجمعيات وأعضائها كل ذلك طبق نظام يوضع باتفاق الاتحاد والتفتيش على أن يستعان بنفوذ أعضاء الاتحاد في مديريتهم ومعرفتهم بدقائقها ابتغاء الوصول بالحركة التعاونية في المديرية إلى مستوى أعلى من حيث الأعمال العادية ومن حيث السياسة العامة .

هذه خطة عملية توفر على الحكومة الكثير من المال الذي كان يجب أن تنفقه على استئجار الدور وإعدادها لتكون مقرا محترما للتعاونيين وموظفي التعاون في كل مديرية .

ومن شأن هذه الخطة كذلك أن تقلل من قدر الزيادة اللازمة في عدد الموظفين تمشيا مع اتساع الحركة وضرورة الدقة في تنظيمها والإشراف عليها . فإن مجلس إدارة الاتحاد سيقوم بكثير من المهام التي تلقى عادة على موظفي التعاون من حيث الدعوة والإرشاد والتوجيه .

هذان بابان للاقتصاد في المال الذي تنفقه الحكومة على الحركة التعاونية فضلا عما يحدثه إشراك أهالي كل مديرية في مسئولية الحركة من شحذهمهم وتوعيدهم الاعتماد على أنفسهم بدل الاعتماد على الحكومة في كل الشؤون .

وكما قطع الأهالي شوطا في حمل مسئولياتهم التعاونية زدناهم مسئولية أخرى حتى يجدوا أنفسهم يوما وقد أصبحوا مسئولين وحدهم دون الحكومة عن سير الحركة التعاونية في البلاد .

إن لقاء المسئوليات على عاتق التعاونيين تدريجا سواء في التنظيم بواسطة إنشاء الاتحادات الإقليمية أو في التمويل بواسطة إنشاء بنك تعاوني هو الخطة الرشيدة التي يجب أن تسلكها الحكومة وتمضي في سبيلها فإن فيها فائدة مزدوجة فمن ناحية يقل ماتنفقه على الإشراف التعاوني ومن ناحية أخرى يتكوّن الشعب على أساس الارتقاء التدريجي حتى يصير قادرا على تدبير شؤونه بنفسه وهذا لب التعاون وهذه غايته .

واجب التعاونيين أنفسهم حيال جمعياتهم :

قبل أن نسعى في نشر الحركة التعاونية وتوسيع نطاقها يجب علينا أن نقوى جمعيات التعاون القائمة، مثلنا في ذلك كمثل القائد الحكيم الذى لا يهاجم حصنا قبل أن يستوثق من قوة الحصون التى فى حوزته ويزيدها مناعة وإلا فكل فتح يكسبه مستهدف للضياع مؤد الى إضعاف القوة .

إن الجمعيات التعاونية وأعضاءها يعملون على المبدأ القائل : — ”الفرد للمجموع والمجموع للفرد“ وقوتهم مستمدة من هذا المبدأ الجليل ومن الاستمسك به . فإنه يقضى بأن يتونخى العضو مصاحبة جمعياته التعاونية بأن يحصر معاملاته فيها وأن يمولها ويوفى بتعهداته نحوها . وبأن يهتم بشئونها وحسن سيرها فيحضر اجتماعاتها ويختب خيرا الأعضاء لتولى أمورها . وإذا كان عضوا فى مجلس الادارة أو لجنة المراقبة فإنه يؤدى الأمانة التى فى عنقه حق الأداء .

وبهذه الطريقة تقوى الجمعية وبذلك الإخلاص من جانب أعضائها تنجح وتتقدم . وفى الوقت نفسه يجب على الجمعية أن ترضى مصلحة العضو وتسعى فى خدمته بكل الوسائل ولا تفوت فرصة تستطيع نفعه فيها حتى يشعر بأنها ساهرة على مصالحه ويوقن بأنها قائمة بواجباتها نحوه فيزداد بذلك إخلاصا لها وحرصا على خدمتها .

هذا الأخذ والعطاء بين الجمعية والعضو ، وهذا الوفاء المتبادل بينهما ، وهذا النفع المشترك بين الفرد والجماعة ، هو كنه التعاون وحقيقته وغايته ، فإذا تعرض التعاون بين الجمعية والأعضاء ضاعت معه الجمعية وكل ما تنتجه لهم من خير .

ولننظر الآن إلى جمعياتنا التعاونية لنرى مدى هذا الإخلاص الذى ينبغى تبادلها بينها وبين الأعضاء ، ولعل فى ذكر بعض الحوادث الحقيقية إيضاحا كافيا :

من الواجبات البديهية على العضو فى إحدى الجمعيات الزراعية أن يقدم إليها طلباته من حاجاته الزراعية الموسمية قبل مهلة كافية كي تتمكن الجمعية من حصر طلبات أعضائها فتحصل لهم عليها . وكثيرا ما تنبه الجمعية أعضائها إلى ذلك . ولكن عادة التهاون وإرجاء العمل الواجب إلى آخر لحظة أو إلى ما بعد فوات الوقت ، تفقد الأعضاء فرص الانتفاع بجهود جمعيتهم . وهذا الأمر من ناحية أخرى يعطل أعمال الجمعية .

كذلك ينبغي للعضو بالبدهاء أن يوفى بما عليه للجمعية من قروض وغيرها .
ولكن الواقع الذى يدعو إلى الأسف هو أن كثيرا من أعضاء الجمعيات يحاولون
جهدهم الفرار من الأداء . ويتخذون كل ما يستطيعون من أساليب المكر والدهاء
للماطلة فى الدفع أو للتخلص منه ، وإنى أترك لحضراتكم تقدير ما يترتب على ذلك
من تأخر أعمال الجمعية وضياع الثقة بينها وبين الأعضاء .

وعلى العضو أيضا أن يقدر قيمة الصوت الذى له فى انتخابات مجلس الإدارة
ولجنة المراقبة فلا ينتخب لهاتين الهيئتين إلا أصلح الناس لها وأخلصهم للجموع
ولكن الواقع أن كثيرا من الأعضاء يتأثرون بعوامل خاصة من شأنها ألا يتولى
أمور الجمعية خير حالها .

هذه أمثلة ثلاثة من أمثلة كثيرة وهى تدل على تهاون بعض أعضاء الجمعيات
ومراوغة البعض الآخر وقلة إخلاصهم .

وأضرب لحضراتكم كذلك أمثلة على تقصير بعض الجمعيات فى القيام بواجباتها
حيال الأعضاء :

قد يستأثرون النفوذ والجاه من أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة بخدمات
الجمعية مالية أو تجارية مهملين صغار الأعضاء الذين هم فى الواقع أحوج من سواهم
إلى تلك الخدمات لضعفهم وقلة ما بأيديهم .

وقد يقصر القامو بأمور الجمعية فى واجباتهم إزاءها فلا يهتمون بها ولا يعملون
لها ولا يحضرون جلساتها بانتظام ولا يفتحون لها أبوابا يستفيد منها الأعضاء
فتضعف الجمعية تدريجا حتى تؤول إلى الانحلال .

وكثيرا ما تقف حركة الجمعيات بتاتا ولا تؤدى عملا ما لخلاف ينشأ بين الذين
يتولون شؤونها وأكثر ما يكون هذا الخلاف شخصيا وكان أولى به أن ينحصر
فى دائرة ضيقة لا يتعداها إلى دائرة الجمعية ولا تتأثر به مصالح الكثرة العظمى من
الأعضاء الذين هم فى أشد الحاجة إلى عمل الجمعية وإلى خدماتها .

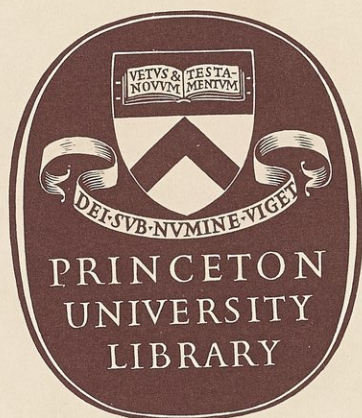
إن حب الاستئثار بالمنافع المستمدة من الجمعيات وتقصير القائمين بشؤونها
فى أداء واجباتهم وإدخال الشخصيات فى ميدانها كل ذلك ليس من شأنه أن يسير
بتلك الجمعيات فى طريق النجاح .

تلك أمراض تنخر في عظام الجمعيات عندنا أو في عدد منها على الأقل . وإذا كان لهذه العيوب مثل في الحركات التعاونية في أوروبا فهي هناك أقل بكثير مما نجد هنا مع أنه الأليق بنا — تمشياً مع آدابنا القومية — أن نستمسك بالأخلاق التعاونية الصحيحة وأن نقدر المصلحة العامة حق قدرها . ونحن لا نقول ذلك متجنين ولا مشبطين وإنما شأننا شأن الطبيب الذي يجب عليه أن يشخص الداء حتى يعرف الدواء . وداء جمعياتنا أو بعضها على الأقل خلق كما رأيتم . ودواؤه الذي لانفتأ نصفه لها ونحشا عليه هو أن يعالج التعاونيون ما قد يكون في نفوسهم من الأثرة أو من التهاون . وهذا ما تقضى به مصلحتهم الحيوية ذاتها لأن جمعياتهم لن تستطيع أن تؤدي لهم خدمات نافعة ما دامت بهم تلك العيوب التي تضعفها وتبطئ سيرها ولا معنى لأن ينتقد الأعضاء الجمعيات أو ينحوا عليها باللائمة فإن الجمعيات أجسام تتكون من أعضائها وتتحرك بهم وتسير أو تقف بنشاطهم أو وجودهم . ولا معنى كذلك لتوجيه اللوم إلى النظام التعاوني إذا كان التعاونيون أنفسهم هم الملوين .

سيداتي — سادتي

لقد حاولت فيما سبق أن أحصر ما يصح أن يقال عن واجبنا حيال التعاون في هذا العهد الذي بدأ بعقد المعاهدة والذي يجب أن ينسب إليها . وإذا كانت الحركة التعاونية في الثلاثين عاما الماضية — منذ قيام عمر لطفي — قد لقيت هذا النجاح الذي قدرته هيئات التعاون الدولية رغم تواضعه فلا تنسوا ظروف هذه الأعوام الثلاثين ولا تنسوا مساوئها من أزمات اقتصادية وحروب عالمية وثورات أهلية ومكالحات قومية .

أما وقد مرت حركتنا التعاونية بتلك الظروف القاسية كلها وخرجت منها بسلام ، اللهم إلا شوائب لا تستعصى على العلاج ، وما زالت تعمل جاهدة وتؤدي الخدمات الحليمة للجمهور كبير من الشعب دون أن تلوث سمعتها يوماً من الأيام أو يلحق باسمها أذى ، أما والحال كذلك فإننا على حق إذا أملنا في هذا العهد الجديد الذي استقللنا فيه بشئوننا وأدركت الأمة فيه مسئولياتها وتضافرت جهودها وجهود الحكومة أن يكون عهد تقدم ونهضة للتعاون والسلام .



Princeton University Library



32101 077605101